الفصل الثالث

العالم العربي في ظل الحكم العثماني

من أوائل القرن السادس عشر حتى نهاية القرن الثامن عشر

(القسم الثانـــي)

أولاً : الخليج والجزيرة العربية

- الاستعمار البرتغالي والتنافس الدولي
- مسقط وعُمـان
- مشيخات الساحل العُماني
- مشيخات الكويت والبحرين وقطر
- الأحساء – الحجاز – الدعوة السلفية والدولة السعودية الأولى – اليمـــن.

ثانياً : المغرب العربي: من السيادة العثمانية إلى الزحف الاستعماري

- الجزائر – تونس – طرابلس الغرب – المغرب الأقصى

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الثالث

العالم العربي في ظل الحكم العثماني

من أوائل القرن السادس عشر حتى نهاية القرن الثامن عشر

(القسم الثاني)

أولاً : الخليج والجزيرة العربية

الاستعمار البرتغالي

يبدأ تاريخ الخليج العربي الحديث، أو منطقة شرقي الجزيرة العربية، بظهور البرتغاليين فيه، منذ بداية القرن السادس عشر، وقد بدأ هذا الوجود في أعقاب نجاح البرتغاليين في اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، ومن ثم وصول أساطيلهم إلى سواحل الخليج والهند والشرق الأقصى، حيث نجحوا في السيطرة على طرق التجارة، وقضوا على أهم المراكز التجارية المزدهرة في الخليج آنئذ، وهي مملكة هرمز، التي كانت واحدة من أهم مراكز حركة التجارة بين الشرق والغرب، كما كانت تبسط سلطانها على مناطق كبيرة من سواحل الخليج وجزره، بلغت سواحل عُمان والقطيف وجزر البحرين.

وقد عاصر وصول البرتغاليين إلى الخليج وجود دولتين إسلاميتين كبيرتين هما الدولة الصفوية في فارس وإيران، والدولة العثمانية.. والملاحظ أن الدولة الصفوية لم تكن تبدي اهتماماً كبيراً بسواحل الخليج خلال هذه الفترة، حيث كان جل اهتمامها منصباً على شمال فارس، كما أنها انشغلت بصراعها مع الدولة العثمانية سياسياً ومذهبياً.. أما الدولة العثمانية فلم تهتم هي الأخرى بالخليج إلا منذ عام ١٥٣٤ عندما دخلت في جولة صراع جديدة مع الصفويين، ونجحت في انتزاع بغداد والموصل منهم وتحويلهما إلى ولايتين عثمانيتين، بينما تركوا حكم البصرة

obeikandl.com

مؤقتاً لشيوخ القبائل العربية، حتى أسسوا لهم ولاية بها بعد نحو خمسة عشر عاما، وبذلك صار لهم موطئ قدم في الخليج، لكن ذلك تم بعد أن وصل البرتغاليون إليه وسيطروا عليه وثبتوا أقدامهم فيه تماماً في ظل ظروف الصراع الصفوي – العثماني.

وينبغي ملاحظة أن الساحل الغربي أو العربي للخليج لم تكن قد برزت فيه كيانات سياسية عربية آنئذ سوى عُمان، التي كانت تحت حكم النبهانيين، الذي يعتبر عصرهم من أضعف عصور التاريخ العُماني، كما يعتبر خاتمة العصور الوسطى، حيث تعرضت سواحلها لاحتلال فارس فترة من الزمن، بينما عانت مناطقها الداخلية من تمزق وصراع داخلي بين النبهانيين والإباضيين، الذين كانوا يسعون لبعث إمامتهم وانتزاع السلطة من وقت لآخر، وقد استمر الصراع سجالاً بين الطرفين حتى جاء البرتغاليون إلى بلادهم.

ويبدأ اهتمام البرتغاليين بالخليج في أعقاب وصولهم إلى سواحل الهند عام ١٥٠٥ ونجاحهم في إقامة حكومة لهم هناك، ثم تفكيرهم في السيطرة على البحار والمحيطات الواقعة حول المنطقة، لتكوين إمبراطورية استعمارية تسيطر على الشرق وتجارته، وكذلك القضاء على تجارة المسلمين من خلال السيطرة على البحار العربية، وكانوا مدفوعين إلى ذلك بروح صليبية تباركها الكنيسة كما هو معروف.. ومن هنا جاءت حملة القائد البرتغالي «البوكيرك» إلى الخليج عام ١٥٠٧، وبدأت بإحراق السفن العربية في قلهات، وتضييق الخناق على هرمز بحصارها، ثم اندفعت نحو مسقط التي كانت المخزن الرئيسي لهرمز، حيث قامت بقصف المدينة وتخريبها وتدمير سفنها، ومنها انطلقت إلى صحار وخورفكان ثم رأس مسندم، فسيطرت على سواحل عُمان، من صور جنوباً حتى جلفار شمالاً، واستمر احتلالهم لها منذ عام ١٥٠٧ وحتى عام ١٦٥٠، واستطاعوا خلال السنوات الأولى إقامة حصون قوية، ومارسوا أبشع أنواع الاستغلال والقسوة والقرصنة، المهم أن هذا الوجود الاستعماري والصراع معه لإجلائه كان عنصراً فاعلاً في التاريخ العُماني، بل في تاريخ الخليج عامة لنحو قرن ونصف، ولم يُقدّر له أن ينتهي إلا في منتصف القرن السابع عشر.

وعندما حاول البرتغاليون السيطرة على عدن ومدخل البحر الأحمر، لإغلاق المنافذ أمام تجارة المسلمين، ولتحقيق أهدافهم الصليبية، لم يتمكنوا من ذلك، رغم تدميرهم للسفن العربية هناك، وذلك لمقاومة الأسطول المملوكي وتصديه لهم، فرغم ضعف دولة المماليك في مصر آنئذ، إلا أنها تمكنت من إرسال حملة لحماية الأماكن المقدسة، استطاعت إحراز بعض الانتصارات.. ولذلك ركز البرتغاليون جهودهم على ساحل الخليج العربي، فاحتلوا البحرين وأقاموا بها حصناً عام ١٥١٥.

وما أن توفى البوكيرك عام ١٥٢١ حتى نظّم حكام هرمز وشعوب الخليج عدة ثورات ضد الحكم البرتغالي، فاندلعت تلك الثورات في قلهات ومسقط وسواحل عُمان، خاصة منذ عام ١٥٢٦، وتداخلت هذه الثورات مع جهود العثمانيين لمقاومة الوجود البرتغالي خلال الفترة التالية.

فقد كان على الدولة العثمانية كوريثة لسلطنة المماليك، أن تواجه الخطر البرتغالي الجاثم على صدر الخليج والمهدد للأماكن المقدسة، خاصة وأن حكام البصرة والقطيف والبحرين أعلنوا اعترافهم بالسيادة العثمانية، ولما كان البرتغاليون قد عاونوا الفُرس في صراعهم مع الدولة العثمانية، لذلك كان لابد من المواجهة.. والثابت أنه بدأت بين الجانبين سلسلة من الحروب على امتداد السواحل العربية الجنوبية منذ عام ١٥٤٦، تضمنت جولة صراع لتحرير مسقط، لكن لم ينتصر فيها العثمانيون، وقد دأب البرتغاليون على معاونة العناصر المعادية للعثمانيين، خاصة في البصرة، بهدف إضعاف النفوذ العثماني. وقد تمكّن البرتغاليون من احتلال ساحل القطيف، فرد العثمانيون بحملة استهدفت احتلال هرمز، بدأت بدخول خليج عُمان وتمكنت من أسر قائد الحامية البرتغالية في مسقط عام ١٥٥٢، لكنها لم تتمكن من الاحتفاظ بالمدينة فمضت لمحاصرة هرمز، لكن حاميتها البرتغالية حالت دون نجاح ذلك، لذلك اتجهت الحملة العثمانية إلى جزيرة قشم فاحتلتها، واستولى قائدها على ثروة ضخمة لنفسه، وعندما فرّ بها لاحقه جنود السلطان العثماني وقضوا عليه.

ومن الواضح أن الأسطول العثماني لم يكن من القوة التي تمكنه من القضاء على الوجود البرتغالي في الخليج، فكانت المعارك سجالاً وغير حاسمة، لكنها في النهاية ساهمت في إضعاف البرتغاليين في المنطقة، فقد أرسلت الدولة العثمانية حملة أخرى عام ١٥٥٤ وصلت إلى خورفكان لكنها لم تحرز انتصارات تُذكر، كما تكررت محاولات الدولة لتحرير مسقط عام ١٥٨١، وإن كانت قد عجزت عن الاحتفاظ بها أو بغيرها من موانئ الخليج، وقد يعزى ذلك إلى ضآلة الأسطول العثماني وصغر حجم سفنه وبُعد قواعده الرئيسية في البحر المتوسط، فضلاً عن أن الدولة العثمانية لم تكلف نفسها عناء إقامة حكم مستقر على سواحل الخليج، ربما لقلة العائد المادي آنذاك.. وهكذا أتاحت الظروف للبرتغاليين البقاء في المنطقة والاستقرار فيها بسبب ضعف القوى المحلية، وعجز الدولة العثمانية عن التصدي لهم بفاعلية.

ورغم ذلك كله فقد تكاتفت عوامل عديدة لإضعاف الوجود البرتغالي في الخليج، ومهدت للإطاحة به، فقد بدأ الضعف يدب في البرتغال ذاتها، وهو ما انعكس على وضع حامياتهم في الخليج، كما لم يتمكن البرتغاليون من إقامة علاقات سلمية مع العرب والمسلمين، بحكم روحهم الصليبية واحتكارهم للتجارة، ثم جاء ضم أسبانيا للبرتغال عام ١٥٨٠ ليشكل عاملاً مؤثراً على وجودها في الخليج، وقد تواكب ذلك مع مطلع الهولنديين وشركاتهم للوصول إلى الهند منذ أواخر القرن السادس عشر، مما سيكون له أثره على الوجود البرتغالي في الخليج، وسوف نرى كيف أن الهولنديين نجحوا في أوائل القرن السابع عشر من اختراق معاقل النفوذ والاحتكارات البرتغالية في الهند وأن يستولوا عليها ويرثوا البرتغاليين في المنطقة.

كما شكل الإنجليز قوة منافسة للبرتغاليين في الخليج أيضاً في نفس الفترة تقريباً، حيث سعوا لكسر احتكاراتهم التجارية والحصول على امتيازات تجارية من الشاه، مكنتهم من تأسيس الوكالات التجارية على الساحل الشرقي للخليج، بعد تلاقي مصالحهم مع مصالح الشاه عباس، الذي كان قد نجح في انتزاع السيادة على البحرين من البرتغاليين عام ١٦٠٢ وأصبح طامعاً، بالتعاون مع الإنجليز، في إخراج البرتغاليين من الخليج تماماً، وقد توجت العلاقات البريطانية – الفارسية

باتفاقية عام ١٦٢٢ التي، استهدفت القضاء على المصالح البرتغالية واقتسام ممتلكاتها، فتمكن الحليفان من تحرير قشم وهرمز، وقد انفرد الإنجليز بهرمز، بينما أسس الشاه ميناءً جديداً في مواجهتها حمل اسمه (بندر عباس)، وكان قد منح امتيازات كثيرة للهولنديين والإنجليز في بلاده مما زاد من حدة التنافس على الخليج كله بشكل خطير.

ونتيجة لضياع هرمز من البرتغاليين، سعوا إلى تعزيز وجودهم في مسقط فشددوا من قبضتهم عليها، وكان على العُمانيين مواجهة أوضاعهم الداخلية المتردية قبل التصدي للبرتغاليين، ومن قلب المعاناة من الضغوط البرتغالية على سواحلهم والتمزق الداخلي ولدت روح الوحدة والمقاومة والتحرير، فعلى أنقاض حكم النبهانيين وما جره من فوضى واضطراب، ظهر الإمام «ناصر بن مرشد اليعربي»، الذي بويع بالإمامة، ليؤسس دولة ذات سلطة قوية وأسرة حاكمة جديدة هي أسرة «اليعاربة»، التي حكمت عُمان بقوة نحو قرن من الزمان (١٦٢٤-١٧١٨) أنجزت خلالها مهام جليلة يأتي على رأسها تحقيق وحدة البلاد في ظل سلطة مركزية قوية، ثم تحريرها من الاستعمار البرتغالي، وكذلك تحولها إلى قوة بحرية كبرى في الخليج والمحيط الهندي.

لقد حاصر الإمام ناصر صحار وحررها من البرتغاليين ثم أعقب ذلك بتحرير صور وقريات ومعظم جلفار، ولما صمدت الحامية البرتغالية في مسقط أمامه، عقد اتفاقاً مرحلياً مع قائدها عام ١٦٤٨، غير أن القدر لم يمهله لإتمام تحريرها، وإن كان قد وضع أسس الانتصارات اللاحقة، التي أحرزها خليفته، الذي تمكّن من دخول مسقط والقضاء على الوجود البرتغالي فيها تماماً عام ١٦٥٠، وبذلك انتهى الوجود البرتغالي من الخليج[١]. وهكذا يمكن القول بأن ثمة عوامل عديدة تضافرت على إضعاف النفوذ البرتغالي في الخليج، حتى استطاع الفُرس والإنجليز إخراجهم من هرمز، كما استطاع اليعاربة إخراجهم من مسقط وسائر عُمان، ولتنطوي بذلك صفحة الاستعمار البرتغالي للخليج.

التنافس الدولي

أعقب ذلك مرور المنطقة بفترة اشتد فيها التنافس الدولي حولها، استمرت حتى استطاع الإنجليز حسم هذا التنافس لصالحهم والانفراد بالمنطقة في أواخر القرن الثامن عشر، فقد اشتد التنافس مع بداية القرن السادس عشر، وتداخل مع الوجود البرتغالي فترة من الزمن، وتمثلت القوى المتنافسة في الهولنديين والفرنسيين والإنجليز، حين أسست دولهم شركات تجارية ضخمة حملت كل منها اسم (شركة الهند الشرقية...)، وراحت تخطط للسيطرة على التجارة والنفوذ في الخليج العربي.

وقد أسس الهولنديون شركة الهند الشرقية الهولندية عام ١٥٩٤، وبدأت تزاحم الوجود البرتغالي وتتوغل شيئاً فشيئاً في مناطق سيطرته في الهند، وقد عاون الهولنديون الفرس والإنجليز في صراعهم مع البرتغاليين، وتقاضوا ثمن ذلك امتيازات في بندر عباس، فأسسوا وكالة تجارية، اتخذت قاعدة للحصول على مزيد من الامتيازات والاحتكارات التجارية.. ولم يأت منتصف القرن السابع عشر إلا وكان الهولنديون يمثلون قوة تجارية عظيمة في الخليج. وعندما زادت ضغوطهم على الشاه للحصول على مزيد من الامتيازات، تصدى لهم الإنجليز، غير أن انتصارات فرنسا على هولندا وأسبانيا في القارة الأوروبية عام ١٦٧٢ قضت على الأسطول الهولندي والأسباني في البحر المتوسط، مما أثر بشكل كبير على المراكز التجارية الهولندية في الخليج، فبدأت تتدهور حتى اضطروا لإخلاء وكالتهم في البصرة، ثم انسحبوا من بندر عباس وبوشهر، وطردوا من «خارج» عام ١٧٦٥ لينتهي بذلك دورهم في الخليج.

أما الفرنسيون فقد تأسست شركتهم عام ١٦٠٤، لكنها كانت ضعيفة وما لبثت أن توقفت عن نشاطها، ثم سعت الحكومة الفرنسية للحصول على امتيازات تجارية من الشاه أسوة بما حصل عليه الهولنديون والإنجليز، وأحرزت بالفعل نجاحاً تمثل في الحصول على إعفاءات جمركية، وتأسيس وكالتين في بندر عباس وأصفهان، ثم استطاع الفرنسيون المتاجرة مع البصرة.. ومع ذلك لم تكن علاقتهم بالخليج قوية بسبب سيطرة الشركة البريطانية، لكن منذ أواخر القرن السابع عشر بدأ الفرنسيون يهتمون بمسقط لاتخاذها قاعدة حربية، وقد بذلوا محاولات للتعاون مع الشاه للتنسيق بهذا الخصوص، غير أنهم لم يحرزوا تقدماً كبيراً حتى مطلع القرن الثامن عشر،

ذلك أن تمدّن الإنجليز من صداقة السلطان حال دون نجاح خطط الفرنسيين، ونتيجة لاندلاع الحرب بينهم وبين الإنجليز، أصبحوا ينظرون إلى الخليج باعتباره قاعدة محتملة لنشاطهم، لذلك سعوا إلى تحسين علاقاتهم بالسلطان محاولين إنشاء قنصلية فرنسية في مسقط، ولكن جهود الإنجليز أحبطت مسعاهم أيضاً، فقد استمالوا سلطان مسقط إلى جانبهم، وتوجت علاقاتهم به بتوقيع معاهدة معه عام ١٧٩٨، وكانت أول معاهدة سياسية توقعها بريطانيا مع حاكم عربي، تعهد فيها بإبعاد الفرنسيين تماماً من بلاده، وبفشل الحملة الفرنسية على مصر والشام (١٨٠١)، ابتعد الخطر الفرنسي عن الخليج مع نهاية القرن الثامن عشر.

أما الإنجليز فقد بدأت صلتهم بالخليج بعد تأسيس شركة الهند الشرقية البريطانية، التي استطاعت إقناع ملكتهم بالحصول على تأييدها، ودعم الأسطول البريطاني لاحتكار التجارة في الخليج، وإنشاء مراكز تجارية وملاحية وعلاقات دبلوماسية في المنطقة، وقد بدأ نشاط الشركة فعلاً عام ١٦٠٠، وقد رأينا كيف رحّب الشاه بالإنجليز ومنحهم عدداً من الامتيازات، خاصة بعد أن تحالفوا معه لمقاومة البرتغاليين، فانتشرت وكالاتهم التجارية في شيراز وأصفهان وبندر عباس حتى لقد عهد الشاه إليهم بحماية التجارة في الخليج. وفي عام ١٧٦٣ حصل الإنجليز على امتياز من حاكم بوشهر لإعفائهم من الجمارك، ثم حصلوا، وهو الأهم، على حق إقامة أول تمثيل سياسي، وإنشاء حرس خاص لحماية مركزهم ووكالتهم في بوشهر، ونتيجة لتزايد دورهم في الخليج استطاع الإنجليز تحدي النشاطين الهولندي والفرنسي، فكانت معاهدتهم مع سلطان مسقط عام ١٧٩٨ التي تأكدت بمعاهدة أخرى عام ١٨٠٠، وحصلوا بموجبها على حق إقامة تمثيل دبلوماسي بريطاني في مسقط، وتم تنفيذ ذلك فعلاً، كما نجحت الدبلوماسية البريطانية في توقيع معاهدة مع شاه إيران عام ١٨٠١ اتفق فيها الطرفان على التصدي لأي قوة تحاول غزو الهند، وتعهد الإنجليز بتسليح الشاه وإبعاد السفن الفرنسية عن سواحل فارس[٢]، وكانت ثمة مشاورات لوضع مسقط تحت الحماية البريطانية، لكن حكومة الهند لم تتحمس لذلك، حتى لا تتحمل مسئوليات جديدة، وخشية تورطها في صراعات داخلية. المهم أن الإنجليز استطاعوا مع نهاية القرن

الثامن عشر الانفراد بالمنطقة، بالقوة وبالمعاهدات، وأن يكسبوا نفوذاً سياسياً واقتصادياً كبيراً على ساحلي الخليج وهو ما تأكد مع بداية القرن التاسع عشر.

مسقط وعُمان

رأينا كيف برزت دولة اليعاربة وأخذت على عاتقها توحيد البلاد وتحريرها من البرتغاليين على يد سلطان بن سيف عام ١٦٥٠، الذي استطاع أن يضم قشم وجزر البحرين وأن يحقق لعُمان تقدماً عمرانياً واقتصادياً، وأن تزدهر تجارتها مع فارس والهند والبصرة، وأن تتطور أكثر من عهد خليفته وابنه سيف بن سلطان الذي كان من أقوى شخصيات اليعاربة، حيث ازدهرت الأوضاع الاقتصادية بفضل ضخامة وقوة الأسطول، كما بنيت الكثير من القلاع والحصون، فسجل له التاريخ أنه كان رجل حرب ودولة جيد، غير أن عُمان مُنيت بفترات من الفوضى والاضطراب واندلاع حرب أهلية بعد عام ١٧١٨ أي في أعقاب وفاة سلطان بن سيف (الثاني)، حيث تفجر الصراع بين أكبر تجمعين قبليين في عُمان (الغافريين والهناويين). وتدخل الفُرس في الصراع، وتدخل العلماء في السياسة.

لقد صار المشهد السياسي لعُمان في بداية الأربعينات من القرن الثامن عشر مؤذناً بزوال دولة اليعاربة التي مزقها الصراع القبلي لعقدين من الزمان، ثبت فيهما عجز الإمامة عن حفظ كيانها، كما مُنيت البلاد بتدخل الفُرس الذين حاصروا مسقط وصحار، وبدا أن الأمر يحتاج إلى شخصية قوية تنقذ البلاد من هذا التدهور، وقد برز حاكم صحار أحمد بن سعيد الذي استطاع أن يعقد اتفاقية مع الفُرس عام ١٧٤٢ لحقن الدماء، ولتتوفر له فرصة إعادة توحيد القبائل وبناء قوته، وبتوقيع هذه الاتفاقية اعترف بأحمد ابن سعيد حاكماً على عُمان، وليؤسس أسرة البوسعيد الحاكمة، التي أعقبت اليعاربة.

ويمكن القول بأن حكم اليعاربة مر بمرحلتين مختلفتين تميزت أولهما بالقوة والازدهار، امتدت من تأسيس دولتهم عام ١٦٤٢ وحتى١٧١٨، حيث برزت قوة الدولة وهيمنتها ونعمت عُمان بالأمن والرخاء، وكان نجاحهم في القضاء على الوجود البرتغالي قد أتاح لأسطولهم السيطرة على النشاط البحري في الخليج، كما

برزت خلال هذه الفترة هجرات وتحركات قبلية استطاعت في النهاية أن تتحول إلى كيانات قبلية ومشيخات استقرت على السواحل الغربية للخليج، أما المرحلة الثانية (١٧١٨- ١٧٤٤) التي امتدت حتى تأسيس أسرة البوسعيد فقد كانت فترة قاتمة انتهت بزوال دولتهم، بعد أن مزقت عُمان الحروب الأهلية والصراعات القبلية، وبدا أن الإمامة عجزت عن تحقيق الأمن والاستقرار، ويشير المؤرخون إلى تولي أكثر من إمام في وقت واحد، وأخيراً اختتمت هذه المرحلة بالغزو الفارسي وتداعياته السيئة.

استطاع أحمد بن سعيد أن يضيق الخناق على الفُرس، مستفيداً من تفاقم المشاكل الداخلية في فارس وصراعها مع العثمانيين مما أدى إلى انحسار نفوذهم تدريجياً في «مسقط ومطرح»، ولم يلبث أن بويع بالإمامة لينفرد بالحكم خلال الفترة (١٧٤٤- ١٧٧٣) وينجح في إعادة هيبة الدولة وبسط سلطتها المركزية وتوحيد قبائلها بالقوة وبالدبلوماسية وبالمصاهرة، واستطاع أن يحرز نجاحاً كبيراً في التصدي لأطماع الفُرس، الذين نفسوا عليه تفوقه وطموح قوته البحرية للسيادة على الخليج، من خلال تحالفاته مع شيوخ القواسم، وتحالفاته مع العثمانيين، ومعاونته لهم في صراعهم مع فارس، وبعد وفاته عام ١٧٧٣ مرت عُمان بفترة من المتاعب والصراعات الداخلية، وبدأت ممتلكاتها في شبه الجزيرة في الانحسار بعد أن كانت تمتد في إقليم ظفار المتاخم لحضرموت حتى حدود قطر في وسط الخليج، كما بدأت تفقد قسمها الشمالي، المعروف بساحل عُمان الذي برزت فيه تجمعات لقوى قبلية، كان أبرزها قبائل بني ياس والقواسم، وبلغ الأخيرون من القوة البحرية ما حال دون استعادة عُمان لسيطرتها على المنطقة، وشكلت هذه القوى القبلية مشيخات أو إمارات خاصة (أبوظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة وغيرها) عُرفت بإمارات الساحل العُماني، التي ألفت دولت الإمارات العربية الحالية.

وعندما بويع سعيد بن أحمد إماماً (١٧٧٣- ١٧٩٢) كان زاهداً في الحكم فانعزل داخل البلاد، لذلك تولى ابنه أحمد بن سعيد (الابن) الحكم في مسقط على الساحل، ومنذ ذلك بدأ الازدواج في السلطة في عُمان، سلطة في الساحل وإمامة في الداخل، وصار هناك شبه اتفاق على أن حاكم مسقط يحمل لقب سلطان، ويحكم

المنطقة الساحلية، بينما يقع الداخل بقبائله تحت الزعامة الروحية للإمام. وبوفاة الإمام وابنه، تولى أخوه سلطان بن أحمد ابن سعيد السلطة في مسقط (١٧٩٢-١٨٠٤) ليكون أول من حمل لقب «سلطان» من حكام مسقط، وقد واجه مشاكل وحروباً قبلية وخارجية ودخل في علاقات دبلوماسية هامة في عهده القصير نسبياً والحافل بالأحداث الجسام، فشن حملات لاستعادة قشم والبحرين ولإرهاب الفرس وبسط نفوذه على ساحل مكران، واستولى على ميناء بندر عباس، واستعاد سلطة مسقط على زنجبار بعد أن تلاشت، وبنى عدداً من الحصون والقلاع والأبراج، وأسهم أسطوله الضخم في تنمية علاقات مسقط بالعالم الخارجي، والأهم من ذلك كله أنه بات حليفاً لبريطانيا التي وقّع معها معاهدة عام ١٧٩٨، والتي تأكدت بمعاهدة أخرى عام ١٨٠٠ قبل بموجبها استقبال ممثل سياسي لبريطانيا في مسقط، فتدعم بذلك مركز بريطانيا في الخليج، وهو ما بدا واضحاً خلال القرن التاسع عشر[٣].

مشيخات الساحل العُماني

أثناء الأحداث التي نتج عنها تمزق دولة اليعاربة في مسقط وعُمان، واندلاع الحروب الأهلية بعد عام ١٧١٨، وتفجر الصراع بين أكبر تجمعين قبليين (الغافريين والهناويين) وتدخل الفُرس في الصراع وحصارهم لمسقط وصحار، كان ساحل عُمان الشمالي يشهد توافد هجرات قبلية أتت من الجزيرة العربية وما جاورها واستقرت فيه خلال أواخر عهد دولة اليعاربة، وقد أتاح الهدوء النسبي – الذي أعقب خروج البرتغاليين – لهذه التجمعات القبلية أن تستقر مبتعدة عن مركز الدولة في مسقط، وكان أبرز هذه التجمعات القبلية (القواسم وبني ياس والنعيم والبوعلي...) الذين نجحوا في تكوين إمارات مستقلة، عرفت منذ نشأتها بإمارات الساحل العُماني، والتي أسماها الإنجليز فيما بعد بإمارات الساحل المهادن، والتي ألفت – كما أشرنا– دولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام ١٩٧١.

وقد استقر «القواسم» في منطقة «الصير» في الساحل الشمالي لعُمان، عند «جلفار» (رأس الخيمة)، وأصبحوا يشكلون قوة بحرية منذ أواسط القرن الثامن عشر، بعد أن سيطروا على جزء كبير من ساحل عُمان، يمتد على ساحل الشميلية

على خليج عُمان وعلى الساحل الشمالي حتى الشارقة، بل وعلى أجزاء من الساحل الفارسي للخليج، وكان «راشد بن مطر» أول من برز منهم واستقل بحكم رأس الخيمة منذ عام ١٧٤١ في ظروف انهيار دولة اليعاربة، وقد اعترف أحمد بن سعيد مؤقتاً بسلطته حتى يستطيع التفرغ لمشاكله الداخلية، ولم يكد يفرغ منها حتى اتجه لاستعادة نفوذ مسقط على الساحل الشمالي لعُمان، وقد تمكّن بالفعل من بسط هذا النفوذ على الساحل الشمالي، عدا رأس الخيمة التي تمتع فيها القواسم بوضع خاص وقوي، خاصة بعد أن نمت قوتهم البحرية بشكل كبير، حتى لقد تحالفوا مع فارس فترة، ونجحوا في الاستيلاء على «باسيدو»، مما مكّنهم من تحويل التجارة إلى قشم بدلاً من بندر عباس، فأصاب ذلك الإنجليز بخسائر جسيمة، كما صارت السفن البريطانية معرّضة لتهديداتهم وهجماتهم خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر، فاتهمهم الإنجليز بممارسة «القرصنة» بينما كانوا يرون أنهم أحق بمياههم من الإنجليز الذين يجب أن يرحلوا باعتبارهم دخلاء مغتصبين، وقد هددهم الإنجليز باستخدام القوة، ومع انضواء القواسم تحت لواء السعوديين (الموحدين) منذ أواخر القرن الثامن عشر لزداد نشاطهم وجهادهم البحري ضد الإنجليز، مما أدى إلى تدخل هؤلاء عسكرياً وقصف سواحل رأس الخيمة للقضاء على قوتهم البحرية منذ أوائل القرن التاسع عشر.

أما تجمع «بني ياس» الذين تزعمهم آل بو فلاح وبرز فيهم آل نهيان، وآل بوفلاسة الذين برز فيهم آل مكتوم، فقد هاجرت قبائلهم من نجد إلى سواحل عُمان، واستقروا في منطقة «ليوا» بأرض الظفرة التي اتخذوها مركزاً لهم وسكنوا المنطقة الممتدة من البريمي حتى دبي، بعد أن نجح الشيخ «عيسى بن نهيان» من تجميعهم تحت سلطته في أواخر القرن الثامن عشر، وكانت أول مجموعة سكنية منهم قد ظهرت في جزيرة أبوظبي عام ١٧٦١ بعد أن اكتشفت فيها المياه بوفرة، ثم اتخذ شيوخهم من أبوظبي عاصمة لهم، منذ بداية عهد شخبوط بن ذياب (١٧٩٣-١٨١٦). ثم ما لبثت جماعة البوفلاسة أن انشقت على تجمع بني ياس، وغادرت أبوظبي، وهاجرت إلى منطقة عُرفت باسم دبي، حتى نجحت في تأسيس مشيخة لها هناك تحت زعامة «مكتوم بن بطي» عام ١٨٣٣. أما بقية التجمعات القبلية الأخرى

مثل النعيم والبوعلي وغيرهم، فقد استقرت في مناطق أخرى من ساحل عُمان في نفس الفترة تقريباً، لتؤسس مشيخات صغيرة في عجمان وأم القيوين وغيرها.

تأسيس مشيخات الكويت والبحرين وقطر

في النصف الثاني من القرن السابع عشر وفدت إلى ساحل الخليج العربي هجرات قادمة من نجد، فراراً من موجات القحط والجفاف، ومن الصراعات القبلية، واستقرت على الساحل، حيث الصيد والتجارة، واشتهر بين هذه الهجرات تجمع قبلي باسم العتوب، كان يضم آل صباح وآل خليفة وآل جابر (الجلاهمة). وقد استقروا في بداية الأمر في الزبارة على ساحل قطر، ربما لفترة تُقدّر بنصف قرن، حيث اختلفوا مع آل مُسلَّم الذين كانوا يتولون شئون قطر نيابة عن بني خالد حكام الإحساء الذين كانوا يبسطون سيادتهم على قطر، وبعد خلافات ومعارك بين آل مُسلَّم والعتوب اضطر هؤلاء إلى الهجرة ثانية، حيث هاموا فترة في الخليج إلى أن ألقوا مراسيهم عند ساحل القرين، حيث الكويت عام ١٧١٦ وهناك أتيحت لهم فرصة تعميرها والانفراد بحكمها بعد أن ضعفت قبضة بني خالد، نتيجة لخلافاتهم الأسرية وصراعاتهم مع السعوديين، وهناك اتفقوا على أن يتولى آل صباح شئون الحكم، وآل خليفة شئون المال والتجارة، أما الجلاهمة فيتولون شئون البحر، واستطاع صباح بن جابر أن يكون أول حاكم للكويت من أحد فروع العتوب (١٧٥٦- ١٧٦٤) مؤسساً بذلك أسرة حاكمة منذ ذلك التاريخ، وقد برزت المشيخة في عهد ابنه عبد الله الأول (١٧٦٤- ١٨١٥) واستطاعت أن تتخلص من ضغوط بني خالد من ناحية، ومن أطماع بني كعب من ناحية أخرى، وبلغت درجة عالية من الغنى والازدهار.

والمعروف أن آل خليفة ومعهم الجلاهمة، بدأوا يبتعدون عن حلفائهم آل صباح، ربما نتيجة قناعات لديهم بضرورة الانفراد بالثروة والغنى، وربما لخلاف على شئون الحكم، فتركوا الكويت وعادوا إلى الزبارة عام ١٧٦٦ يقودهم شيخهم آنذاك وهو «خليفة بن محمد»، وعندما صاروا على مقربة من البحرين الغنية بمغاصات اللؤلؤ وبالنخيل والزراعة، باتوا يتطلعون لانتزاعها من أيدي حكامها من آل مذكور التابعين لحكام بوشهر الفُرس، وفي الزبارة ووجه آل خليفة بقوة آل مُسلَّم والقبائل

القطرية، لذلك حصّنوا المدينة، وبدأوا في الاعتماد على أنفسهم وتنشيط تجارتهم ومواردهم استعداداً لتحقيق طموحهم بغزو البحرين، وفي المقابل أثار غناهم وازدهار تجارتهم حفيظة آل مذكور الذين تطلعوا لإخضاع الزبارة عام ١٧٧٧ لكنهم فشلوا، فتفاقمت حالة العداء، خاصة عندما استنجد السُنّة من أهالي البحرين بآل خليفة في الزبارة.

والحاصل أن آل خليفة تمكّنوا، بمعاونة من قبائل قطر وحاكم الكويت والجلاهمة، من شن هجوم على البحرين بقيادة الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة (الفاتح) الذي تمكّن من السيطرة على البحرين وانتزاعها من آل مذكور عام ١٧٨٣، لتصبح قاعدة لحكمه (١٧٨٣- ١٧٩٤)، ويؤسس بذلك لحكم أسرته للبحرين منذ ذلك التاريخ.

أما الفريق الثالث من التحالف العتبي، وهم الجلاهمة، فقد اختلفوا مع آل خليفة في الزبارة فتركوها ليقيموا في الرويس، ودخلوا في صراعات مع آل خليفة، نجم عنها مقتل شيخهم، ثم لم يلبث الفريقان أن تحالفا ثانياً لمقاومة هجوم عرب الساحل الشرقي للخليج، ونتيجة لمعاونة الجلاهمة آل خليفة في فتح البحرين، فإنهم انتظروا مكافأتهم على ذلك، غير أن زعيمهم رحمة بن جابر لم ترضه مكافأة آل خليفة لجماعته، فسار بسفنه في الخليج مهاجماً سفن البحرين، متخبطاً وعاجزاً عن إيجاد كيان سياسي لجماعته، وقد خسر حروبه جميعاً وقُتِل عام ١٨٢٦ بعد اتهامه بالقرصنة، ثم اختفى وجماعته من التاريخ.

أما قطر فقد تأخر ظهورها ككيان سياسي وإمارة نسبياً عن غيرها من إمارات الخليج، فلم يتم ذلك إلا مع أواسط القرن التاسع عشر، عندما بدأ يتبلور كيانها الخاص وتظهر مستقلة عام ١٨٦٨، وتاريخها قبل ذلك كان جزءاً من تاريخ منطقة شرقي الجزيرة بوجه عام، أو من تاريخ الإحساء والسلطة القائمة فيها، سواء كانت عثمانية أم من بني خالد أو السعوديين فيما بعد.. ويرجع تكونها كمجتمع سياسي إلى هجرات القبائل العربية من نجد إلى سواحل شبه جزيرة قطر، حيث استقرت فيها منذ أواخر القرن الثامن عشر، وكان من بينهم المعاضيد الذين ينتمي إليهم

حكامها من آل ثاني، الذين نجحوا في جمع هذه القبائل تحت زعامتهم، وأن تخوض معهم القبائل القطرية صراعات مع جيرانها للتخلص من أي نوع من الخضوع أو التبعية، وكانت المعارك الهامة التي خاضوها مع البحرين وأبوظبي في الستينيات من القرن التاسع عشر، والتي انتهت بتوقيع محمد بن ثاني على اتفاقية مع الإنجليز عام ١٨٦٨ باعتباره «شيخاً لقطر» قد أبرزت استقلال قطر كإمارة وليدة منذ ذلك العام، وبضمانة بريطانية، وأسست لحكم أسرة آل ثاني في قطر منذ ذلك التاريخ.

وفي عهد جاسم بن محمد (١٨٧٨- ١٩١٣) حافظت قطر على كيانها وسط صراع للسيطرة عليها من جانب العثمانيين والإنجليز، حتى استطاعت التخلص من النفوذ العثماني، بعد معركة «الوجبة» عام ١٨٩٣، لتدخل في دائرة النفوذ البريطاني ولتكون آخر إمارات الخليج العربي التي شملتها دائرة الحماية البريطانية بتوقيع معاهدة عام ١٩١٦.

الإحساء وحكم بني خالد

وكانت منطقة الإحساء منذ العقد الأخير من القرن السادس عشر خاضعة لسلطة ولاة عثمانيين ذوي صلاحيات محدودة حتى بدا حكمهم لها اسمياً، تمشياً مع سياسة الدولة العثمانية التي آثرت عدم التدخل في شئون القبائل، وقد تداول حكم العثمانيين للإحساء أربعة باشوات كان آخرهم عمر باشا الذي لقي مقاومة شديدة من أقوى القبائل العربية في شرقي الجزيرة خلال القرن السابع عشر، وهي قبيلة بني خالد، وزعيمها براك بن عرير الخالدي الذي تمكّن من الاستيلاء على الإحساء وانتزاعها من يد الوالي العثماني عام ١٦٧٠، مؤسساً بذلك أسرة حاكمة تعاقب خلفاؤه على حكمها، وتمكنت من فرض نفوذها على شرقي الجزيرة من الكويت شمالاً حتى قطر جنوباً، ولم تسيطر على الواحات الخصبة في الإحساء فقط، بل على التجارة بين الخليج وأواسط الجزيرة العربية، ويبدو أن حكامها كانوا يملكون قدراً من النفوذ على أمراء نجد، حتى لقد طلب أحدهم إخراج الشيخ محمد بن عبدالوهاب من بلدته «العيينة»، وبالفعل رحل الشيخ إلى الدرعية حيث استقبله وأيّده حاكمها محمد بن سعود، مما أثار عداء بني خالد للسعوديين، ذلك العداء الذي تفاقم مع عوامل أخرى، وتحول إلى صراع انتهى بانتصار السعوديين على بني خالد وانهيار حكمهم

للإحساء وما يتبعها منذ عام ١٧٩٥ وظهور قوة الدولة السعودية الأولى في الإحساء وعلى سواحل شرقي الجزيرة العربية منذ أواخر القرن الثامن عشر.

الحجاز

رأينا كيف أن الحجاز دخل سلماً تحت السيادة العثمانية، فور دخول السلطان سليم الأول لمصر فاتحاً في يناير عام ١٥١٧، والمعروف أن السلطان العثماني أبقى الأوضاع على ما كانت عليه في الحجاز، نعني بذلك الإبقاء على نظام الشرافة ونفوذ الأشراف، الذين كانوا يتمتعون بقدر كبير من الاستقلال، في تقليد يستند إلى نسبهم وإلى دورهم في تأمين الحرمين وخدمة الحجيج، وكان نفوذ الأشراف لا يستند في الواقع إلى قوة سياسية أو عسكرية بقدر ما يستند إلى مكانتهم ونفوذهم بين القبائل.. المهم أن الدولة العثمانية بعد إعلان الأشراف خضوعهم لسيادتها، أمّنتهم على سلطانهم التقليدية، وأنشأت سنجقية في جدة وضعت فيها جنوداً لتأمين الحرمين، كما قررت الدولة إمداد الحجاز بدعم مالي، قررته على خزينة مصر، واعتبرته من التزاماتها السنوية.

ولم يكتف الأشراف منذ الربع الأخير من القرن السابع عشر بحكم الحجاز، بل كانوا يعتبرون أنفسهم سادة المناطق الداخلية من شبه الجزيرة العربية، بعد أن بلغوا درجة من القوة هيأت لهم غزو نجد أكثر من مرة منذ أواخر القرن السادس عشر وعلى امتداد القرن السابع عشر، ومع ذلك ظل الحجاز بمنأى عن تطلعات الدولة العثمانية السياسية والعسكرية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، مما دعم نظام الشرافة ونفوذ الأشراف، الذين ظلوا على ولائهم للدولة العثمانية، رغم أن ضعفها بدا واضحاً منذ القرن السادس عشر، وقد ظل «آل بركات» من الأشراف هم البيت الحاكم في مكة منذ القرن السادس عشر وحتى النصف الأول من القرن الثامن عشر، حين انتقلت إلى منافسيهم من «الهواشم» (فرع زيد) في وقت انشغلت فيه الدولة العثمانية عن التدخل في النزاع بين الأشراف، ومع ذلك فقد كان بوسع السلطان العثماني أن يعزل من يريد من الأشراف عن طريق ولاته في الشام،

والمعروف أن النزاعات بين الأشراف في مكة ظلت قائمة حتى بسط السعوديين سلطتهم على الحجاز في أواخر القرن الثامن عشر.

الدعوة السلفية « الوهابية » والدولة السعودية الأولى

رغم وجود سيادة عثمانية على الإحساء والحجاز واليمن، إلا أن هذه السيادة لم تمتد إلى قلب الجزيرة العربية ووسطها، حيث نجد وجبل شمر، والمعروف أن الدولة حاولت منذ أواسط القرن السادس عشر – وبالتحديد عام ١٥٥٠ في عهد السلطان سليمان القانوني – غزو قلب الجزيرة، حين عهدت إلى والي دمشق بقيادة حملة لإخضاع قبائل نجد وشمر، إلا أن هذه الحملة لم تنجح في مهمتها، وتلاشت في رمال الصحراء، وربما لم يكن قلب الجزيرة آنذاك مغرياً للدولة العثمانية لتكرار المحاولة، فبدا منذ ذلك التاريخ أن الدولة العثمانية قد انصرفت عن نجد، التي لم تظهر في التقسيمات الإدارية التي وضعتها الدولة في القرن السابع عشر وظلت معتمدة حتى القرن التاسع عشر.

ولما كان بنو خالد قد ثبتوا سلطتهم في الإحساء وكوّنوا أسرة حاكمة تتوارث الحكم، استطاعت أن تبسط سلطتهم على ساحل شرقي الجزيرة العربية، وراحت تتدخل في شئون نجد ووسط الجزيرة التي كانت تفتقر إلى وحدة سياسية قوية، حيث كانت تنتشر فيها إمارات أو كيانات قبلية صغيرة متناثرة ومتناحرة، على رأس كل منها أمير، وتعيش في حالة من الصراع والحروب المستمرة.. في هذه الأثناء نجح بنو خالد في كسب ولاء بعض قبائل نجد، باعتبارهم جيراناً أقوياء، ومن ثم قدموا لهم قروض الطاعة وحرصوا على إرضائهم، وكانت أبرز الأسر الحاكمة في نجد آنذاك أسرة آل سعود في الدرعية وآل معمر في العيينة، وآل زامل في الخرج، وأسرة دهام بن دواس في الرياض.

وكانت الظروف الاجتماعية والدينية وانتشار البدع والخرافات وممارسة طقوس أقرب إلى الشرك فضلاً عن الأوضاع القبلية المتناحرة، قد أتاحت الفرصة لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب أن تلقى آذاناً صاغية، بعد عناء شديد من نشاط هذا الداعية الفقيه، الذي دعا إلى العودة بالإسلام إلى أصوله الأولى وإلى تراث السلف،

فبرزت الدعوة التي اتخذت من التوحيد مبدأ لها ولذلك سُميّ أتباعها «بالموحدين» ونادت باتباع سُنَّة السلف الصالح فاعتبروا «سلفيين».

وتعتبر الدعوة السلفية «الوهابية» أول حركة إصلاحية دينية في العصر الحديث، كما تعتبر أولى حركات التجديد التي ظهرت في العالم العربي في العصر العثماني، وقد وجدت مناخاً مواتياً لها في مجتمع قبلي يستند الأفراد فيه إلى قوة العصبية، وإلى استخدام القوة لبلوغ السلطة والنفوذ، ومن هنا تفشت الحروب، كما ابتعد الناس عن الدين القويم، في بساطته الأولى ونقائه، فصاروا يحجون إلى الأضرحة، ويتمسحون بالقبور، ويستشفعون بالأولياء، بل ويتبركون بالأشجار والجمادات، يقدمون لها الذبائح والقرابين، حتى غرقوا لآذانهم في الجهل والخرافات.

وقد نشأ صاحب الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب (١٧٠٣- ١٧٩١) في إحدى قرى نجد وهي «العيينة» وأتم حفظ القرآن وهو دون العاشرة، وتتلمذ على والده، الذي كان قاضياً، فقرأ عليه فقه ابن حنبل. وكان شغوفاً بالعلم والدراسة، زادت رحلاته من خبرته وثقافته، حين جاب الكثير من الأقطار المجاورة واطلع على أحوال المسلمين بها، ثم عاد إلى «حريملة» التي استقرت بها أسرته، وعندما اكتمل تفكيره ونضجت قناعاته، راح يتحدث عن «الوحدانية» التي هي جوهر الإسلام ورسالته، وفسرها على أنها عبادة الله وحده، وإنكار عبادة أي شيء سواء، ورأى الاحتكام إلى القرآن والسُنَّة، وإنكار كل البدع والمستحدثات، ثم دعا إلى فتح باب «الاجتهاد» بشرط عدم مخالفته لنصوص القرآن والسُنَّة وآثار السلف الصالح، التي تشكل المصدر الأساسي لكل مجتهد، يهتدي بها للرأي الصائب حتى لو خالف رأي الأئمة الأربعة، كما قاوم التصوف وما أحدثه المتصوفة من ممارسات، رأى أنها تمثل مظاهر للشرك والوثنية، كحلقات الذكر والإيمان بقدرة الأولياء على المعجزات...الخ.

ولا تمثل الدعوة «مذهباً» جديداً في الإسلام، حيث إن الشيخ أكّد للناس أنه ليس صاحب مذهب جديد في الإسلام «فلست أدعو إلى مذهب صوفي أو غيره، بل أدعو إلى الله وحده لا شريك له وأدعو إلى سُنَّة رسوله ﷺ التي أوصى بها أول

أمته وآخرهم»، وقد ذكر ابنه أن «مذهبنا في الأصول مذهب أهل السُنّة والجماعة، وطريقتنا طريقة السلف» وكان الشيخ وأتباعه يؤثرون مذهب ابن حنبل، ولذلك كانوا يسمون أحياناً «بالحنابلة» وإن لم يلتزموا بابن حنبل في كل الأحوال، وإنما كان لديهم قدراً من المرونة في بعض المسائل الفرعية، المؤيدة بنصوص القرآن والسُنّة ورأي أحد الأئمة الآخرين، فلم يجدوا حرجاً في الأخذ بها وترك رأي ابن حنبل، وهناك من يرى أن الدعوة ليست جديدة وإنما هي إحياء لدعوة ابن تيمية، الذي كان الشيخ قد درس كُتُبهُ وفتاواه وتأثر بشخصيته كثيراً.

والثابت أن الشيخ بعد أن قضى ردحاً من الزمن في نشر دعوته وأفكارها، انتقل إلى مرحلة جديدة عملية، خاصة بعد أن كسب أعداداً كبيرة من الأتباع والمريدين والتلاميذ، فشرع هؤلاء في هدم القباب والمساجد المبنية فوق القبور، وتدمير كل ما اعتبروه من مظاهر الشرك، كما قام الشيخ بنفسه بتطبيق حد الرجم، وبدأت الدعوة تشتهر وتنتشر بصورة أخافت أعداءها من العلماء والأمراء، فكتبوا إلى علماء الإحساء والحرمين والبصرة يؤلبونهم عليه، كما أخذوا يُحرضون أصحاب السلطان من الحكام مدعين أنه «يملأ قلوب الجهّال والطغام بكلامه ويقويهم بطريقته، فيخرجون على حكامهم ويعلنون العصيان...الخ». ومع ذلك كله كان الشيخ يؤمن بالجهاد وينادي به، ويرى أنه واجب مشروع في سبيل نشر التوحيد الخالص لوجه الله، فمن اتبع التوحيد سلم، ومن خالف الدعوة فقد أحلّ دمه، وعلى هذا المبدأ سار أتباع الدعوة في حروبهم التي شنوها داخل نجد وخارجها، ولعل هذه المسألة الأخيرة كانت موضع نقد لأنصار الدعوة، الذين أخذ عليهم المغالاة في بعض الأمور بأتي على رأسها تكفير من لا يرى رأيهم ولا يعتنق مبادئهم، ورغم ذلك كله فقد انتشرت الدعوة بشكل كبير، وكان نجاحها يتمثل في قدرتها على إقناع الناس بأن الإسلام الصحيح أصبح غريباً عن النفوس، وفي قدرتها على تفنيد البدع والخرافات ومحاربتها، والمناداة بالعودة بالإسلام إلى أصوله النقية الصادقة، وفي قدرة المنادين بها على الالتزام بالزهد والتقشف والبساطة، وهو ما اعتبر قدوة صالحة.

وسوف نركز هنا على الجانب السياسي من نتائج هذه الدعوة الهامة، خاصة عندما انتقلت إلى مرحلة الجهد الجماعي، بعد أن صار للشيخ أتباع ومريدون على

درجة كبيرة من التأثير. ولما كان الشيخ قد بدأ دعوته الإصلاحية السلفية في العيينة، ثار عليه خصومها وحرضوا أميرها عثمان ابن معمر على إبعاده، خاصة وأن هذا الأمير لقي تهديداً من أمراء بني خالد في الإحساء الذين هددوه بقطع الخراج عنه واستباحة أمواله، وقطع تجارته مع سواحل الإحساء، حتى خضع في النهاية وأبعد الشيخ محمد بن عبد الوهاب الذي رحل إلى «الدرعية»، التي وجدها تربة صالحة لدعوته، حيث اقتنع بها أميرها محمد بن سعود (١٧٢٥- ١٧٦٥) وكان ذلك إيذاناً ببدء مرحلة جديدة من تاريخ الدعوة، بل وتاريخ الأسرة السعودية ذاتها.

وكان الشيخ ينشد دعماً مادياً وسياسياً، أما الأمير فكان هو الآخر ينشد دعماً فكرياً ودينياً لتحقيق طموحاته في نجد، لذلك توحدت أهدافهما باتفاق شهير عام ١٧٤٥ على أن ينصر كل منهما الآخر، فتعهد الأمير بنشر الدعوة في بلاد العرب وبايعه الشيخ إماماً للمسلمين واتفقا على إقامة (دولة الموحدين)، وحتى هذه المرحلة لم يكن أمراء نجد وشيوخ قبائلها قد شعروا بالخوف على سلطانهم، لكن هذا الاتفاق الذي نتج عنه بروز قوة الدرعية كقوة سياسية وعسكرية في نجد، قد أوجد ردود فعل مناهضة للقوة الناشئة وللدعوة على حد سواء، وبدأت حملات الموحدين السلفيين تخرج من الدرعية والبعثات الدينية في ركابها لتقاوم خصومها وتخضع إماراتهم، وشرعت منذ .عام ١٧٤٧ في توحيد نجد تحت لواء السعوديين، وعندما توفى محمد بن سعود عام ١٧٦٥ أتم المهمة ابنه وخليفته عبد العزيز بن محمد (١٧٦٥- ١٨٠٣) بفتح الرياض والقصيم، حتى لقد وصل بفتوحاته إلى الخرج والأفلاج ووادي الدواسر، وحتى عسير والحجاز غرباً وعُمان جنوباً، والأهم من ذلك أنه بعد إتمام توحيد نجد عام ١٧٨٦ أعلن عبدالعزيز إنهاء السيادة العثمانية على الحجاز.

والملاحظ أن السعوديين هادنوا بني خالد في الإحساء في البداية، حتى يتيسر لهم إخضاع نجد وتوحيدها ثم بدأوا منذ عام ١٧٨٧ يهاجمون الإحساء، حتى استطاعوا القضاء على نفوذ بني خالد عام ١٧٩٥، ليصبح الإحساء وشرقي

الجزيرة تحت سيادتهم، وهو أمر استنفر الدولة العثمانية، خاصة وأن جيوش السعوديين في عهد سعود بن عبد العزيز (١٨٠٣- ١٨١٥) بدأت في محاربة القبائل العربية جنوب البصرة، بعد أن تصدت لهجوم والي بغداد نفسه عام ١٧٩٩ لاسترداد الإحساء، واستطاعت حصار الهفوف والمبرز، إلى أن نجحت قوات سعود في الإغارة على كربلاء ومدن جنوب العراق في العام التالي. وفي عام ١٨٠٣ استطاعت جيوش السعوديين دخول الحجاز، وعندما وصل الأمير سعود إلى مكة المكرمة فر منها الشريف، فعين أخاه خليفة له، وخلال السنوات التالية، تمكّن السعوديين من دخول المدينة المنورة، كما أنشأوا حصناً في البريمي، بعد أن كانت قد وصلت إليها جيوشهم منذ عام ١٨٠٠، ليتخذوه قاعدة لمد نفوذهم في عُمان وإمارات الساحل العُماني، وقد دان لهم القواسم، وراحوا يتطلعون إلى العراق والشام، بعد أن وقفوا منتصرين على أبوابها.

وقد عجز ولاة الدولة العثمانية عن التصدي لهم، وزاد من تعقيد الأمور تشدد الأمير مع الحجاج الأتراك والشوام والتضييق عليهم، حتى طلب السلطان العثماني من والي مصر (محمد علي باشا) تجريد حملة لانتزاع الحجاز واستعادة السيادة العثمانية عليه والقضاء على الدولة السعودية، وأغراه بإلحاقه بباشوية مصر، وبالفعل استجاب محمد علي لأوامر السلطان، وسيّر عدة حملات إلى الجزيرة العربية، خلال الفترة (١٨١١- ١٨١٨) استطاعت استرداد الحجاز، ودخول الدرعية عاصمة السعوديين وتدميرها، وإسقاط دولتهم بالفعل، وكذلك القبض على الأمير سعود، الذي حُوكم وأعدم في استانبول، ومنذ ذلك الوقت أصبحت نجد تابعة لباشوية مصر، وصارت الرياض عاصمة لنجد، كما امتد النفوذ المصري إلى جبل شمر والقصيم والإحساء، وظل هذا ما يزيد عن عقدين من الزمان، أي حتى انسحاب الجيوش المصرية من الجزيرة العربية عام ١٨٤١.

ومع ذلك لم ينته أمر الدولة السعودية والدعوة السلفية، فرغم نجاح محمد علي في القضاء على الدولة الأولى، إلا أن تأثير الدعوة السلفية ظل قائماً ومستمراً بعد عام ١٨١٨، بعد أن نجحت في خلق كيان سياسي كبير لم تشهد الجزيرة العربية

مثله في العصر الحديث، امتدت حدوده من الخليج شرقاً إلى البحر الأحمر غرباً، ومن بادية العراق والشام شمالاً، إلى حدود اليمن وعُمان جنوباً. وقدر لهذا الكيان أن يبعث مرة أخرى ليشكل الدولة السعودية الثانية بفضل جهود الأمراء السعوديين خلال العشرينيات والثلاثينيات من القرن التاسع عشر، والتي توجت بدخول الأمير فيصل بن تركي الرياض عام ١٨٤٣[٤].

اليمـــن

لم يستقر الحكم العثماني لليمن طويلاً، فقد تمكنت الإمامة الزيدية مـــن التغلـــب على الحامية العثمانية وطرد الوالي، وهو ما اقتضى من الدولة العثمانيـــة إرســـال حملة سنان باشا عام ١٥٦٩ التي أعادت فتح اليمن، بعد أن هزمت قوات الإمامة، ورضخ الإمام المطهر وقَبِلَ أن يحكم اليمن الشمالي باسم السلطان باتفاقية وقّعهـــا عام ١٥٧٠، غير أن ضعف الدولة العثمانية فيما بعد قد انعكس على علاقاتها بكافة الولايات، فكان أن تمرد جنود الحامية العثمانية على الوالي العثماني فـــي الـــيمن «بهرام باشا» (١٥٧٠- ١٥٧٥) نتيجة تأخير صرف رواتبهم، وتحريض الدفتردار للجنود، لكن الوالي استطاع القضاء على هذا التمرد وقتل الدفتردار.

ثم لم تلبث أن حدثت حركات تمرد وعصيان أخرى بتحريض من الإمام المطهر وأتباعه، وتفاقمت نتيجة الصراع بين أبنائه على السلطة في شمال اليمن بعد وفاته، مما أدى إلى ضعف وانهيار سلطة الإمام، وانعكس ذلك بشكل إيجابي على أوضاع العثمانيين الذين نعموا بفترة من الاستقرار. وعندما تولى مراد باشا ولايـــة الـــيمن (١٥٧٦- ١٥٨٠) اتبع سياسة سلفه في عدم التدخل في النزاعـــات بـــين أمـــراء المنطقة الشمالية، بل لقد اتبع سياسة من اللين عفا بها عن أعداء الدولـــة، وحقـــق العدل، وحققت سياسته نجاحاً ملحوظاً، استمر في عهد خليفته حسن باشا (١٥٨٠- ١٦٠٦) الذي كانت شخصيته قوية استطاع أن يبسط سيادة الدولة العثمانيـــة علـــى أقصى امتداد ممكن في اليمن، فنجح في إخماد محاولات التمـــرد والاضـــطرابات بالقوة، كما نجح في استمالة شيوخ القبائل باللين لتحقيق أكبر قدر مـــن الاســـتقرار للنفوذ العثماني.

غير أن هذا الاستقرار لم يدم طويلاً، فقد انعكس تدهور الأوضاع الاقتصادية وانبعاث قوة الإمامة من جديد على نفوذ الدولة العثمانية في اليمن، حيث كانت طبيعة اليمنيين الخاصة تدفعهم للتمرد على أي حكم أجنبي، وكانوا يرون العثمانيين غرباء، وعندما تتولى الإمامة شخصية قوية لا تلبث القبائل أن تلتف حولها سعياً للتخلص من العثمانيين، وكان انشغال الدولة العثمانية بمشاكلها الداخلية ومشاكلها في أوروبا، خاصة منذ أواخر القرن السادس عشر، قد أدى إلى ضعف قبضة الدولة على اليمن، بعد عجزها عن تدعيم قوة ولاتها هناك. وقد توافق ذلك مع بروز شخصية قوية هي شخصية الإمام «القاسم بن محمد» كزعيم للزيديين عام ١٥٩٧. وكان فقيهاً وعالماً وشخصية قوية واستطاع أن يضع أسس الدولة القاسمية الزيدية التي نسبت إليه، حيث رأى في العثمانيين غزاة وفاسدين ومن ثم يجب محاربتهم، وبدأ يستعد لمقاومتهم وإخراجهم من اليمن، بعد أن اعترف الناس بإمامته، وبسط سيطرته على معظم شمال اليمن.

وقد حاول الوالي العثماني أحمد باشا القضاء على الثورة في مهدها، لكنه عجز نتيجة ازدياد قوتها والتفاف رجال القبائل حولها، وبدأت جيوش الإمامة تحرز انتصارات كشفت عن عجز الحامية العثمانية، حتى لقد استنجد الوالي بالسلطات العثمانية في كل من مصر واستانبول، غير أن قوات الإمام توالت انتصاراتها مسببة للعثمانيين خسائر كبيرة، في الأرواح والعتاد، مما اضطر الوالي العثماني إلى أن يطلب مفاوضة الإمام وعقد معه صلحاً عام ١٦١٩، أقرّ فيه الوالي بسلطته على سائر المناطق التي تحت يده، فتوطدت بذلك سلطة الدولة القاسمية الزيدية التي استمرت قائمة حتى قيام الجمهورية في اليمن عام ١٩٦٢.

أعقب الصلح فترة من الهدوء النسبي، غير أن سياسة الولاة العثمانيين المتشددة التي أساءت إلى الأهالي أدت إلى تدهور العلاقات بين العثمانيين وبين الزيديين، زاد من تفاقم العداء قيام الوالي العثماني «حيدر باشا» (١٦٢٤- ١٦٢٩) بقتل أحد الفقهاء من أتباع الإمام الجديد محمد المؤمن القاسم الذي كان قد خلف أباه منذ عام ١٦٢٠، وبدأت قوات الزيديين بمهاجمة مراكز العثمانيين المتبقية في شمال اليمن،

ومع تزايد قوة الإمامة وانضمام زعماء القبائل الشمالية والجنوبية إليها، استطاعت محاصرة قوات الوالي العثماني في صنعاء، فلم ير بُداً من الفرار منها، ثم ما لبثت قوات الإمامة أن استولت على تعز وأعقبتها ببقية مناطق الجنوب، كذلك انضوى أمير عدن تحت لواء الإمامة، فتقلص الوجود العثماني في اليمن بشكل كبير، لم تفلح معه محاولات الدولة إنقاذ هيبتها ومكانتها، حتى اضطرت إلى طلب الصلح عام ١٦٣٠، لكن المعارك تجددت بعد عدة أعوام، وقد بذل الوالي العثماني «قانصوه باشا» (١٦٢٩- ١٦٣٥) جهوداً جبارة للإبقاء على نفوذ الدولة في اليمن دون جدوى، حتى اضطر إلى الفرار إلى مصر، مما أدى إلى أن أصبح ما تبقى من العثمانيين في اليمن في وضع حرج للغاية، اضطرت معه الدولة إلى إجلائهم عن اليمن، لتنهي بذلك وجودها فيه تماماً منذ عام ١٦٣٥، وليصبح اليمن أول ولاية عربية تنفصل عن السيادة العثمانية، ويتمتع باستقلال تحت حكم الإمامة الزيدية.

والواقع أن الدولة العثمانية عجزت عن الاحتفاظ باليمن نتيجة الصعوبات الجغرافية والاستراتيجية التي أحاطت به، فضلاً عن عدم جدواه الاقتصادية بعد تحول طرق التجارة عن البحر الأحمر بسبب الانقلاب التجاري، وكذلك نتيجة لثورات القبائل المستمرة، وتأثير الإمامة الزيدية القوي.. وقد تواكب ذلك مع ازدياد متاعب الدولة في الأناضول، وصراعها حول بغداد، ومع الحركات الانفصالية في الشام، كما حال انشغال ولاة مصر بثورات العسكر وتمرد بكوات المماليك، دون الاهتمام بأمور اليمن، وكان ولاة مصر هم المسئولون تقليدياً عن أمور اليمن، منذ خرجت حملات فتحها من مصر.

لقد انفرد الزيديون بحكم اليمن لما يزيد على مائتي عام، حتى حاول العثمانيون استعادة سيطرتهم عليه، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بعدما استولى الإنجليز على عدن عام ١٨٣٩، وتبنى العثمانيون سياسة عملية فعّالة محاولين الاستفادة من افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩، فاستطاعوا بسط سيادتهم على بعض مدن اليمن الرئيسة منذ عام ١٨٧٠، ورغم اندلاع عدة ثورات ضد حكمهم في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، إلا أن حكمهم لليمن استمر، بشكل أو آخر، حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى [٥].

ثانياً : المغرب العربي

من السيادة العثمانية إلى الزحف الاستعماري

لقد تمكنت الدولة العثمانية من بسط سيادتها على أقاليم المغرب العربي والمشرق العربي خلال القرن السادس عشر، وامتدت سيادتها حتى حدود الجزائر الغربية، وكان رجال البحر من المجاهدين ضد الأسبان والبرتغاليين هم وسيلتها الفعّالة في مد نفوذها حتى حدود المغرب الأقصى، الذي لم يدخل ضمن هذه الكتلة بسبب ظروف خاصة سنعرضها في حينها.. ومن المهم ملاحظة أنه نشأت في الربع الأول من القرن الثامن عشر في كل من الجزائر وتونس وطرابلس الغرب، حكومات محلية، دعمتها الطوائف العسكرية، وتمتعت بشبه استقلال ذاتي في ظل علاقات واهية مع الدولة العثمانية، وقد ظهر مثل ذلك في مصر، حيث وصل نفوذ المماليك إلى درجة كبيرة، وفي بلاد الشام حيث ظهرت أسر العظم والشهابيين وظاهر العمر وأحمد الجزار، وفي العراق حيث سيطر المماليك في بغداد والبصرة وآل الجليلي في الموصل، وفي الجزيرة العربية حيث ظهر التحدي السعودي – الوهابي للدولة العثمانية.. وهكذا انتظمت العالم العربي في مشرقه ومغربه في القرن الثامن عشر، ظواهر الحكم المحلي ضمن إطار الدولة العثمانية.

لقد شهدت كل من الجزائر وتونس وطرابلس في القرن الثامن عشر أسراً حاكمة أشبه بالملكيات، استمدت قوتها من جمع السلطات في يدها، ومن قيامها بتأمين البلاد في الداخل والخارج، بعد عجز الدولة العثمانية عن القيام بذلك في فترة ضعفها.. أما في المغرب الأقصى الذي لم يدخل في إطار الدولة العثمانية، رغم محاولاتها ذلك، فقد شهد حكم أسرتين مستقلتين هما الأسرة السعدية (١٥٠٩-١٦٤٠) والأسرة العلوية منذ عام ١٦٤٠ وحتى إعلان الحماية الفرنسية عام ١٩١٢.

وسنلاحظ أنه في الجزائر اغتصب «الدايات» صلاحيات الباشا العثماني وأقبه، وظلوا يعترفون للدولة بسيادة اسمية وعاونوها بحرياً في أكثر من مناسبة، وأن سلطة هؤلاء الدايات كانت مطلقة، رغم تقييدها نظرياً بالديوان، وأنهم اعتمدوا على جيش من فرق الانكشارية.. أما في تونس فقد حكم «البايات» باعتبارهم مستقلين عن الدولة العثمانية، فعقدوا المعاهدات، ودخلوا الحروب دون موافقة السلطان، الذي اعترفوا بسلطته اسمياً، وجعلوا له الخطبة والسكة – دون مال – وشاركوا في حروبه وأنعم عليهم بلقب الباشا.. وفعلت الأسرة القرمانلية في طرابلس الغرب، ما يقارب ذلك أيضاً.

الجزائر

لقد رأينا كيف أنعم السلطان العثماني على خير الدين باربروسا بلقب بكلر بك بعد أن أبلى بلاءً حسناً في التخلص من الأسبان، وتوحيد البلاد، وإعلان ولائه للدولة، فأصبح والياً من قِبَلها على الجزائر، التي ظلت ولاية عثمانية حتى احتلها الفرنسيون عام ١٨٣٠. ويقسم المؤرخون تاريخ الجزائر إلى ثلاث مراحل، أولها: فترة حكم الولاة (البكلر بكوات) والتي امتدت خلال الفترة (١٥١٨– ١٥٨٧) حيث سيطر الحكام العثمانيون على الجيش والبحرية؛ وثانيها: مرحلة حكم الباشوات (١٥٨٨– ١٦٧١)، وفي أواخرها فقد الباشوات سيطرتهم الفعلية على فرق الانكشارية التي مالت إلى تأييد رجال البحر وطوائفهم، باعتبارهم يمثلون العناصر الوطنية، ونجح رجال البحر في فرض أحد رجالهم على قيادة الحامية وصار يحمل أحد ألقابهم وهو «الداي» لتبدأ فترة حكم الدايات (١٦٧١– ١٨٣٠) وهي المرحلة الثالثة.

وفي عهد الولاة تمتعت الجزائر بقدر كبير من الاستقلال، فلم تكن سلطة الدولة العثمانية عليها تزيد على «الخطبة» للسلطان في المساجد، كما كان الولاة مخلصين للدولة باعتبارها دولة الخلافة الإسلامية. وقد خلف خير الدين في ولاية الجزائر حسن أغا عام ١٥٣٤ الذي تمكّن من التصدي لغزوة أسبانية، وفي عهد خلفائه، تمكّن أحدهم، وهو ابن خير الدين، من تحصين البلاد وضم تلمسان ومستغانم ومهاجمة الأسبان في وهران، كما قد تمكّن «صالح ريس» من طرد الأسبان من

بجاية ثم طرابلس (١٥٥٥- ١٥٥٦) وصار أسطول الجزائر قوياً ومرهوباً في البحر المتوسط.

أما في فترة حكم الباشوات، فقد دأبت الدولة العثمانية على إرسال ولاة غرباء، ممن يشترون مناصبهم بالمال، ولم تكن مدة تعيينهم تتجاوز ثلاث سنوات، فضلاً عن حرصهم على إرضاء العسكر، مما أدى إلى سخط رجال القبائل وثورتهم، ومع ذلك استفحل خطر الحامية العسكرية (الانكشارية) التي نجحت في تجريد الباشا من سلطاته، مما ترتب عليه تفشي الفوضى والاضطرابات، خاصة عندما حاول الباشوات كسر شوكة قادة الحامية، بتحريض من زعماء القبائل، وقد شهدت هذه الفترة تزايد أطماع فرنسا في تدعيم مركزها في البحر المتوسط وثغور الجزائر، معتمدة على معاهدة وقعتها مع السلطان العثماني.

أما فترة حكم الدايات، فكما أشرنا استطاع قادة البحر الإمساك بمقاليد الأمور وأن يولوا أحدهم والياً على الجزائر بلقب «داي» على أن يتولى السلطة مدى حياته، وقد رضخت الدولة العثمانية للأمر الواقع، واكتفت بإرسال خلعة الولاية ولقب الباشا لكل داي جديد، معتبرة إياه ممثلاً لسلطتها.. وبالرغم من السلطات الواسعة التي كانت يتمتع بها الدايات إلا أنهم كانوا معرّضين لقيام فتن عسكرية تطيح بهم، وخلال المرحلة المتأخرة من الحكم العثماني، تضاءل الاعتماد على الفرق العسكرية العثمانية في الجيش، ولجأ الدايات إلى الاعتماد على عناصر من رجال القبائل لقمع الفتن والاضطرابات، وقد شهدت هذه الفترة اندماج الجنود الانكشارية في المجتمع الجزائري والتزاوج معه، حتى ظهرت طبقة من «المولدين» كذلك برز رجال البحر ليلعبوا دوراً هاماً في شئون الإدارة والحكم، وليشكلوا عنصراً هاماً من عناصر المجتمع الجزائري، وظلت أوضاع الجزائر على هذا النحو حتى منيت بالاحتلال الفرنسي منذ عام ١٨٣٠ لتدخل في مرحلة جديدة من تاريخها.

تونس

انطوت فترة حكم الدولة الحفصية لتونس. والتي بلغت نحو ثلاثة قرون ونصف، على يد القائد العثماني سنان باشا عام ١٥٧٣، ولما كان آخر الأمراء

الحفصيين قد لجأ للأسبان، الذين كانوا يحتلون منطقة حلق الوادي، فقد تمكن العثمانيون، ومعهم جيش جزائري يقوده «العلج علي» من اقتحام الحصون الأسبانية والقضاء عليها والقبض على الأمير الحفصي، وألحقوا تونس في بداية الأمر بولاية الجزائر، ثم تركوا بها حامية عسكرية من الانكشارية، يترأس كل مائة جندي منها ضابط يسمى «الداي» بينما عهد بجباية المال لشخص يحمل لقب «الباي» وفور رحيل سنان باشا بجيشه وأسطوله إلى استانبول ثار الجنود، وعينوا أحد الدايات على حكم تونس، واضطرت الحكومة العثمانية إلى قبول الأمر الواقع، وتولى «إبراهيم رودسلي» ولاية تونس بلقب الداي منذ عام ١٥٩٠.

وقد أعقبت فترة حكم الدايات فترة عرفت بفترة حكم البايات، عندما تمكن أحد البايات وهو «مراد باي» من تولي الحكم عام ١٦٣٧، الذي اعترفت به الدولة العثمانية ومنحته لقب باشا، ونجح في تأسيس أسرة حاكمة حملت اسمه وهي «الأسرة المرادية» التي ظلت تتوارث حكم تونس حتى عام ١٧٠٢، وفي عهدها شهدت تونس ألواناً من النهضة والعمران، غير أن الأسرة منيت بتنازع أبنائها السلطة، حتى لقد استنجد أحدهم بولاة الجزائر تدخلوا في شئون تونس، فعمت الفوضى والاضطرابات، حتى تمكن أحد قادة الانكشارية وهو «حسين بن علي» من الاستيلاء على السلطة، ليؤسس أسرة حاكمة جديدة هي «الأسرة الحسينية»، التي ظلت تحكم تونس منذ عام ١٧٠٥ حتى إعلان الجمهورية عام ١٩٥٧.

وقد شهدت تونس في عهد هذه الأسرة ازدهاراً في النواحي الاقتصادية وتطوراً في النواحي العسكرية وبناء الحصون والقلاع، وعندما حاول حسين بن علي وضع نظام ثابت لتولي الحكم، أودت الخلافات بين أبناء الأسرة بحياته، وإن كان خلفاؤه قد نجحوا في التصدي لأطماع الجزائر وإنهاء مشكلات الحدود معها، بتدخل من جانب الدولة العثمانية، وقد برز من حكام هذه الأسرة المشير أحمد باي (١٨٣٧-١٨٥٥) الذي شهدت تونس في عهده حركة إصلاحية واسعة شملت تحديث الجيش وتطويره، والاستفادة حضارياً من توطيد العلاقات مع فرنسا بعد زيارة الباي لها، وإغلاق سوق العبيد وإعتاقهم، غير أن مالية تونس لم تتحمل أعباء الحركة الإصلاحية، مما اضطر الباي إلى فرض ضرائب جديدة، أثقلت كاهل الأهليين

وأثارت سخطهم وتذمرهم، زاد من سوء الأوضاع وتدهورها معاونة تونس للدولة العثمانية في حرب القرم عام ١٨٥٤، واستشراء الفساد بين كبار رجال الدولة وعلى رأسهم الوزير الأول، وقد تفاقمت الأوضاع أكثر عندما اتبع الحكام سياسة الاقتراض من فرنسا، مما أوجد أزمة مالية بررت تدخل الأجانب في شئون البلاد.

نتج عن الأوضاع السابقة اندلاع ثورة وطنية عام ١٨٦٤ شاركت فيها كل فئات الشعب، وطالبت بإصلاح أوضاع تونس سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، غير أن قوات الداي تمكنت من قمع الثورة، واستمرت الحكومة في سياسة الاقتراض والفساد وفشلت محاولاتها لحل الأزمة المالية، حتى عهد برئاسة الحكومة إلى شخصية إصلاحية هي «خير الدين» عام ١٨٧٣ لتبدأ البلاد في عهده نهجاً إصلاحياً. استطاعت فيه تونس تجاوز الكثير من مشكلاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ورغم ذلك فقد استقال خير الدين عام ١٨٧٧ بسبب المؤامرات التي حيكت ضده لدى الباي، ولم تلبث أوضاع البلاد أن تدهورت من جديد حتى سقطت فريسة الاحتلال والحماية الفرنسية منذ عام ١٨٨١.

طرابلس الغرب

منذ أن نجح سنان باشا في انتزاع طرابلس من فرسان القديس يوحنا – حلفاء أسبانيا المالطيين – عام ١٥٥١، صارت طرابلس الغرب ولاية عثمانية، واستمرت كذلك، وإن قطعت فترة الحكم العثماني لها تولي الأسرة القرمانلية حكمها خلال الفترة (١٧١١– ١٨٣٥) في ظل سيادة اسمية للدولة العثمانية، والمعروف أن الحكم العثماني انحصر في المناطق الساحلية ولم يمتد إلى داخل ليبيا، فقد تركت الدولة شئون الداخل لزعماء القبائل المحلية، وقنعت منهم بضريبة سنوية يدفعونها لولاتها في طرابلس.

ففي فزان أسس «محمد الفاسي» أسرة حاكمة، حكمت الأقاليم باسم «دولة أولاد محمد» بين عامي (١٥٥٠– ١٨١٢) ولم ترحب بالعثمانيين، واستطاعت البقاء طوال هذه الفترة، نتيجة لتزايد أهمية فزان وغناها كسوق لتجارة القوافل، وعندما حاولت الدولة العثمانية ضمها بالقوة، بتجريد عدة حملات، تصدي لها الحاكم من

أولاد محمد، وانتهى الأمر باعتراف الدولة العثمانية باستقلالهم بفزان مقابل ربع سنوي من الذهب والعبيد يرسلونه لولاتها في طرابلس.

وهكذا يبدو أن سلطة الدولة العثمانية انحصرت في طرابلس والساحل بشكل أساسي، وكان معظم الولاة الذين أرسلتهم من العسكريين الانكشارية، الذين تزاوجوا من الليبيات مما نشأ عنه طبقة من المولدين (الكولوغية) وقد تعاقب على حكم طرابلس عدد كبير من الولاة، اكثرة عزلهم، نتيجة ضعفهم وعجزهم عن حفظ الأمن، وتدخل رؤساء الجند في أمور الولاية، وقد مهدت هذه الأوضاع المتردية لظهور شخصية «أحمد القرمانلي»، الذي ينتمي للطبقة الكولوغية، ليتولى الحكم ويؤسس أسرة تتوارث السلطة في طرابلس لنحو قرن وربع (١٧١١- ١٨٣٥)[٦]، وكان قد تولى بعض المناصب العسكرية وتمكن من كسب صداقة كبار الشخصيات، حتى اختاره الأعيان والياً بموافقة أعضاء الديوان، على غير رغبة الدولة العثمانية، التي أرسلت قوة بحرية لعزله لكنه استطاع هزيمتها، ثم أعلن ولاءه للسلطان الذي ثبّته في الولاية، وقد تمكّن القرمانلي من توطيد الأمن، وتنظيم شئون ليبيا بعد أن بسط سلطانه على برقة وفزان، وأقام علاقات مع الدول الأوروبية، التي عينت لها قناصل في ليبيا.

ورغم أن خلفاءه من ولاة الأسرة القرمانلية كانوا يتصرفون كأتراك، إلا أنهم كانوا يقدمون أنفسهم باعتبارهم ليبيين، وكانوا حريصين على الاحتفاظ بسيادة الدولة العثمانية خوفاً من أطماع الدول الأوروبية، ومن هنا كانوا يستصدرون فرماناً من السلطان كلما أرادوا تعيين والٍ جديد منهم، وقد سار هؤلاء الخلفاء نفس السيرة الإصلاحية فترة من الزمن، لكن الأسرة منيت بصراعات داخلية على السلطة، أدت إلى تدخل ولاة الجزائر وتونس في شئونها، خاصة في العقد الأخير من القرن الثامن عشر، مما انعكس بشكل سلبي على أوضاع الأمن وتدهور الاقتصاد، وكثرة الصدامات مع الدول الأوروبية في البحر. وشهدت الفترة الأخيرة من حكم يوسف باشا القرمانلي (١٧٩٦- ١٨٣٣) عدة اضطرابات داخلية، فتدهورت الأوضاع المادية بعد امتناع كثير من حكام الأقاليم عن دفع الخراج، مما اضطره إلى فرض ضرائب، فزاد ذلك من سخط الأهالي وتذمرهم وثورتهم، حتى لقد خرجت مدن

هامة مثل مصراته وفزان من تحت سلطته، ولما عجز عن مواجهة ذلك، تنازل عن الحكم لابنه علي باشا، بينما نشطت جهود فرنسا للضغط على ليبيا، بعد احتلالها الجزائر عام ١٨٣٠، فنجحت في أن تعقد مع يوسف باشا معاهدة منحتها امتيازات الدول الأفضل رعاية.

ونتيجة لتدهور الأوضاع وفقدان ليبيا الكثير من مواردها، بعد أن امتنعت الدول الأوروبية عن دفع الإتاوات التي كانت تدفعها سفنها إلى السلطات الليبية، فكرت الدولة العثمانية لوضع نهاية لحكم الأسرة القرمانلية، فأرسلت حملة إليها عام ١٨٣٥ بدعوى حفظ الأمن والنظام في ليبيا، فلما خرج علي باشا لاستقبال قائدها، قبض عليه، واعتقل وهرب من بقي من زعماء الأسرة لينتهي بذلك دورها في تاريخ ليبيا، التي عادت إلى الحكم العثماني المباشر خلال الفترة (١٨٣٥- ١٩١١). وهي فترة تولاها فيها ثلاثة وثلاثون والياً، قضى معظمهم فترة حكمه في إخماد الفتن والثورات، وإن كان بعضهم قد قام ببعض الإصلاحات.. والملاحظ أن الدولة العثمانية، نتيجة لما تعرضت له من أخطار، كانت تعمد إلى اختيار الولاة من العسكريين، وكانوا هم أنفسهم قادة الفرق العسكرية في الولاية، وصارت ليبيا مسرحاً لأطماع الدول الأوروبية، وخاصة إيطاليا، ولما كانت الدولة العثمانية قد فصلت برقة عن طرابلس وجعلتها سنجقاً مستقلاً، فقد مهدت السبيل لظهور الحركة السنوسية فيها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

المغرب الأقصى

لم يدخل المغرب الأقصى تحت السيادة العثمانية، وقد تتابع على حكمه دولتان هما الدولة السعدية (١٥٠٩- ١٦٤٠) ثم الدولة العلوية (١٦٤٠- ١٩١٢)[٧] وقد برزت الدولة السعدية في درعة والسوس الأقصى خلال صراع سلاطينها مع البرتغاليين والأسبان، حيث نجحوا في إحراز انتصارات حدّت من أخطارهم، وبرز من حكامها أبو عبد الله الشيخ (١٥٣٩- ١٥٥٦) الذي ضم فاس وحاصر تلمسان التي كانت تحت سلطة العثمانيين الذين كانوا قد وطدوا سلطتهم في الجزائر وتونس، ورغم تمكنه من دخولها، إلا أن العثمانيين استطاعوا طرده منها، وقد حاول السلطان العثماني استمالته بأن يعترف به حاكماً على أن يجعل الخطبة

والسكة للسلطان العثماني، لكنه أبى ذلك، فحاك له العثمانيون مؤامرة وقتلوه غدراً، فتولى ابنه السلطان «الغالب بالله»، الذي كان عليه مواجهة أطماع العثمانيين وأخطار البرتغاليين، واستطاع بالفعل التصدي لجيش عثماني وهزيمته قرب فاس عام ١٥٥٧، ثم توفى عام ١٥٧٤ فبُويع ابنه أبو عبد الله المتوكل بالسلطة، غير أن عمه «أبو مروان عبد الملك» استطاع انتزاع السلطة من المتوكل بمساعدة العثمانيين بعد عامين، مما جعل المتوكل يهرب ليستعين بالملك البرتغالي على عمه أبي مروان، وبالفعل أرسل ملك البرتغال «دون سبستيان» حملة صليبية جديدة ضمت فرقاً أسبانية ومتطوعين إيطاليين وألمان وصلت إلى المغرب عام ١٥٧٨ وفي صحبتها المتوكل، بينما استعد أبي مروان بخطة يستدرج فيها الجيش البرتغالي إلى معركة فاصلة، حاصره فيها بين نهرين، ثم قطع خطوط اتصاله، وكبّده خسائر فادحة عند «وادي المخازن»،حيث لقي الجيش البرتغالي هزيمة منكرة، قُتِلَ فيها دون سباستيان نفسه، ومعه المتوكل، كما توفى أبو مروان في إثرها أيضاً، وقد أعاد هذا الانتصار للمغاربة ثقتهم بأنفسهم وبقدرتهم على التصدي للأطماع الأوروبية، ودعم نفوذ السعديين في المغرب، كما هنأهم العثمانيون بالنصر، وكفوا عن محاولاتهم غزو المغرب الأقصى.

تولى السلطان «أحمد المنصور» (١٥٧٨- ١٦٠٤) ليشهد عصره تطورات خارجية وداخلية هامة، حيث وصلت جيوشه إلى بلاده السودان، ووصلت تمبكتو وبرنو ومملكة كاغو، كما أنشئت أعمال عمرانية، لازالت آثارها باقية، فضلاً عما أحدثه من تنظيمات إدارية، وما عرف عنه من إرساء للعدل وتشجيعه للعلم والعلماء، ويعتبر المؤرخون أن وفاته كانت إيذاناً بنهاية عهد الدولة السعدية وبداية انحلالها، فقد شهدت الفترة التي أعقبت وفاته صراعاً على السلطة بين أبنائه ثم أحفاده، كما استنجد أحدهم بالأسبان، الذين اهتبلوا الفرصة واحتلوا «العرائش» وامتدت أطماعهم إلى «المعمورة»، إلى جانب طنجة وسبتة ومليلة، كما كان الإنجليز والعثمانيون يطمعون في بسط نفوذهم على ثغور المغرب الهامة.

وفي خضم هذه الأوضاع بدأت تبرز بعض الشخصيات الوطنية التي أخذت على عاتقها مكافحة الأسبان والبرتغاليين، كان من أبرزها العالم الفقيه أبو عبد الله

الزياني، الذي عُرف «بالعياشي»، الذي أشعل جذوة الجهاد، وخاض حرب عصابات، أحرز خلالها عدة انتصارات، حتى صار نفوذه أقوى من السلطان الحاكم، وكانت آخر هجماته على الأسبان في طنجة عام ١٦٤١، تلك التي عاد منها منهكاً ليواجه صراعاً داخلياً مع فئة «الولائيين» الذين كانوا يؤلفون الزوايا للعبادة والتفقه في الدين، ثم تحولوا إلى السياسة، وحالفوا العياشي فترة، ثم انقلبوا عليه وحاربوه واغتالوه وهو عائد من معركته مع الأسبان، وبوفاته صار للولائيين نفوذ كبير في فاس وسلا وتطوان وغيرها.

أما عصر الدولة العلوية الذي بدأ عام ١٦٤٠ على أنقاض الدولة السعدية، فقد بدأ في سلجماسة حيث بويع «المولى محمد بن الشريف» بالحكم فيها، وذاع صيته في بلاد المغرب، حتى بسط نفوذه على كثير من المناطق، ليبدأ تأسيس دولة جديدة، وقد اصطدم بالولائيين، الذين زاد نفوذهم بشكل خطير، ونجح في التغلب عليهم، وعند وفاته تصارع ولداه على السلطة، حتى فاز بها المولى رشيد (١٦٦٤-١٦٧١) الذي استطاع إخضاع شرق المغرب كله، كما نجح في دخول فاس، وقضى على من تبقى من الولائيين، ثم توجه إلى مراكش فاستولى عليها، ثم غزا بلاد السوس، حتى بدا أن نفوذه قد شمل بلاد المغرب الأقصى كله ليؤلف منها وحدة سياسية واحدة. أما أخوه المولى إسماعيل (١٦٧١- ١٧٢٦) فقد استطاع استعادة وحدة البلاد وأمنها بعد القضاء على الثورات التي قامت في فاس وغيرها، وعلى ثورات الولائيين من جديد، وكذلك ثورات إخوته ضد سلطته، وأكثر من هذا استطاع انتزاع طنجة من يد الإنجليز – وكان البرتغاليون قد تنازلوا لهم عنها – ثم حاصر الأسبان في العرائش واسترجعها منهم، وكذلك استرد ثغر أصيلا منهم كذلك، ورغم حصاره لسبتة إلى أنه لم يستطع اقتحامها.. غير أن جيشه القوي المدرب الذي كان قد ألفه من العبيد، لم يلبث أن تحول إلى عبء على سلطته، فأكثر من التمرد والفتن، وتدخل في تعيين وعزل الحكام، وبات هؤلاء تحت رحمة قادة الجيش، مما دفع بالبلاد إلى فترة من الفوضى استمرت أكثر من ثلاثين عاما.

وقد انتهت هذه الفترة بتولية «المولى محمد بن عبد الله» الذي أبعد الجيش عن السياسة وأعاد للسلطة هيبتها وقوتها، واهتم بتنظيم الإدارة الحكومية وبتطوير

الجيش والأسطول، وأثبت الأسطول مقدرته عندما أسر بعض قطع الأسطول الفرنسي في إحدى المعارك، كما ضيق الخناق على الموانئ المغربية المستعمرة، ونجح في إجلاء الحامية البرتغالية عن «الجديدة»، وحاصر مليلة وإن لم يستطع اقتحامها.

ولما كان الأمير عبد القادر الجزائري يجد في المغرب ملجأ من مطاردة الفرنسيين له، حتى يستجمع قواه ويستأنف النضال ضدهم، اتخذ الفرنسيون من ذلك مبرراً لمهاجمة المغرب، وطالبوا سلطانه بطرد الأمير عبد القادر وتسريح الفرق المغربية المرابطة على الحدود مع الجزائر، باعتبارها تقدم العون له، وأكثر من هذا هاجم الفرنسيون مدينة «وجدة» واستولوا عليها، كما قصفوا ميناء طنجة عام ١٨٤٤. ولما خرج إليهم السلطان بجيشه هُزِمَ في معركة «إسلي» وقد كان استيلاء الفرنسيين على طنجة بشكل في الواقع تهديداً لسيادة بريطانيا البحرية، لذلك هددت بالتدخل، مما اضطر فرنسا إلى مفاوضة السلطان وتوقيع معاهدة طنجة عام ١٨٤٤ التي أملت فرنسا فيها شروطها واستطاعت تعيين الحدود بين المغرب والجزائر، وقد كشفت المعركة السابقة والمعاهدة عن حاجة المغرب إلى جيش قوي مدرب تدريباً حديثاً، خاصة وأن الأسبان احتلوا «تطوان» في عهد ابنه المولى محمد عبد الرحمن (١٨٥٩- ١٨٧٣) مستغلين ضعف الجيش، غير أن تدخل الإنجليز أنجز تسوية وافق فيها الأسبان على الانسحاب مقابل غرامة يدفعها السلطان، مع توقيعه على معاهدة تمنح أسبانيا امتيازات مماثلة لما يتمتع به الفرنسيون.

وقد انفتحت المغرب على مصراعيها للأوروبيين وللتنافس الأوروبي، خاصة بين الدول ذات المطامع فيها وازدادت امتيازات هذه الدول ورعاياها بشكل انتقص من هيبة الدولة وسيادتها، حتى طالب المولى الحسن بن محمد (١٨٧٣- ١٨٩٤) بإلغاء هذه الامتيازات، خلال مؤتمر عقد في مدريد لهذا الغرض عام ١٨٨٠، وحاول أن يفيد لبلاده ما يحقق أهدافها ويحافظ على استقلالها، ومع ذلك ظلت الأوضاع في تدهور، استمر في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وقد استطاعت فرنسا أن تنفرد بالامتيازات والنفوذ، وتزايدت أطماعها بشكل

خطير، بعد احتلالها فاس ومكناس والرباط، مما مهد لإعلان حمايتها على المغرب الأقصى كله في عام ١٩١٢.

obeikandl.com